هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

تطبيق مبادئ لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) والمنظمة الدولية

لهيئات أسواق المال (IOSCO) للبنية التحتية للسوق المالية في المملكة العربية السعودية

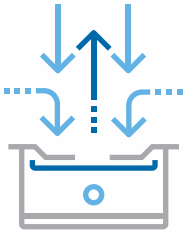

نظرة عامة على مبادئ البنية التحتية للسوق المالية

مبادئ البنية التحتية للسوق المالية[1] (PFMI)

هي معايير دولية للبنية التحتية للسوق المالية (FMI) صدرت عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) في شهر أبريل 2012م.

تتكون مبادئ البنية التحتية للسوق المالية من 24 مبدأ وضعت للتأكّد من أن البنية التحتية للسوق المالية لدعم أسواق المال العالمية تتسم بالقوة والقدرة على مواجهة الأزمات المالية، إن الهدف العام من هذه المبادئ هو التأكّد من أن البنية التحتية للسوق المالية تعزز الاستقرار والكفاءة في النظام المالي. كما تتضمن مبادئ البنية التحتية للسوق المالية خمسة مسؤوليات للهيئات ذات العلاقة في التنظيم والإشراف والرقابة على البنية التحتية للسوق المالية.

يتوقّع من أعضاء لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال أن تتبنى هذه المبادئ وتطبقها ضمن أطرها التنظيمية، بحد أدنى للبنية التحتية للسوق المالية التي تعتبر مهمة من الناحية النظامية، إن المملكة العربية السعودية هي عضو في كلاً من لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال، كما أنها أحد دول مجموعة العشرين G20 وهي دائماً تعمل على تحسين وتطوير أنظمتها ولوائحها التنفيذية والسياسات الأخرى التي ستمكنها من تنفيذ مبادئ البنية التحتية للسوق المالية بشكل كامل.

تشرف هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية على ثلاثة أنواع من البنى التحتية للسوق المالية، هي:

- إيداع الأوراق المالية المركزي (CSD)
- نظام تسوية الأوراق المالية (SSS)
- مركز مقاصة الأوراق المالية (CCP)

يسترشد النظام القانوني لجميع البنى التحتية للسوق المالية التي تشرف عليها هيئة السوق المالية بمبادئ البنية التحتية للسوق المالية،

كما أن هيئة السوق المالية تتوقع أن يتم عكس هذه المبادئ في المستقبل على اللوائح والتنظيمات وأي معايير فنية مرتبطة بها. كما أن إحدى أولويات البنية التحتية للسوق المالية التي تشرف عليها هيئة السوق المالية هي مسؤوليتها اتجاه تطبيق الحد الأدنى من معايير مبادئ البنية التحتية للسوق المالية.

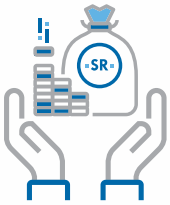

إيداع الأوراق المالية المركزي (CSD) ونظام تسوية الأوراق المالية (SSS)

يندرج إيداع الأوراق المالية المركزي ونظام تسوية الأوراق المالية ضمن مهام شركة مركز إيداع الأوراق المالية (SDC)، وهي شركة مساهمة مقفلة مملوكة بالكامل من قبل السوق المالية السعودية (تداول) تم إنشاءها ككيان

[1] مبادئ البنية التحتية للسوق المالية، منشورات لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) رقم 101، بنك التسويات الدولية، أبريل 2012م، متاحة على http://www.bis.org/publ/cpss101a.pdf

مستقل في شهر يونيو 2016م. كما اعتمد مجلس هيئة السوق المالية النسخة المعدلة من قواعد مركز إيداع الأوراق المالية[2] في شهر مارس 2017م.

بناءً على نظام السوق المالية[3] فإن هيئة السوق المالية هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على إيداع الأوراق المالية المركزي ونظام تسوية الأوراق المالية. كما تضمن الفصل الرابع من نظام السوق المالية على إنشاء مركز إيداع الأوراق المالية يكون الجهة الوحيدة المصرح لها بمزاولة عمليات إيداع الأوراق المالية المتداولة في السوق ونقلها وتسويتها ومقاصتها وتسجيل ملكيتها. تشمل الأعمال الرئيسية لمركز إيداع الأوراق المالية تسجيل المحافظ الاستثمارية في نظام الإيداع والتسوية؛ وتسجيل الملكية، والإيداع، والتحويل، والتسوية، والمقاصة؛ وتسجيل حدود التملك للأوراق المالية المودعة، كما تربط أعضاء السوق ووكلاء التسوية مع نظام التسوية والإيداع، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأخرى ذات العلاقة وفقاً لنظام السوق المالية.

قامت شركة تداول في عام 2015م بعمل تقييم داخلي من خلال طرف مستقل لتقييم مركز إيداع الأوراق المالية بصفته المسؤول عن إيداع الأوراق المالية المركزي ونظام تسوية الأوراق المالية فيما يتعلق بمبادئ البنية التحتية للسوق المالية، وقد أظهرت نتائج التقييم للمبادئ عن مراعاة المركز للمبادئ بشكل واسع.

بدأت شركة تداول في شهر أبريل 2017م بتطبيق تعديل المدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية (T+2)، بالإضافة إلى آلية التسوية بالتسليم مقابل الدفع (DvP) مما يوفر حماية أعلى لتنفيذ الصفقات للمستثمرين الذين يتداولون الأوراق المالية في السوق. كما قدمت آلية إدارة الصفقات المتعثرة، والبيع على المكشوف وإقراض الأوراق المالية المدرجة .

مركز المقاصة (CCP)

تندرج مقاصة الأوراق المالية حالياً ضمن مهام مركز إيداع الأوراق المالية، و بناءً على الفصل الرابع من نظام السوق المالية فإن هيئة السوق المالية هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على مقاصة الأوراق المالية، كما يتم العمل حالياً على إجراء التعديلات اللازمة على نظام السوق المالية ليتضمن نصوص تتعلق بإنشاء مركز مقاصة في المملكة العربية السعودية، كما وصلت إجراءات التعديلات النظامية المقترحة لإنشاء مركز المقاصة لمراحل متقدمة، كما تم تحديد خطة ومدة زمنية لإنشاء مركز المقاصة.

[2] قواعد مركز إيداع الأوراق المالية، معدلة بتاريخ 15 مارس 2017م. متاحة على https://www.tadawul.com.sa/wps/wcm/connect/3a444916-5cf0-47c1-bac3-b7348e4896ee/Securities_Depository_Centre_Rules_2.pdf?MOD=AJPERES

[3] نظام السوق المالية. متاح على https://cma.org.sa/RulesRegulations/CMALaw/Documents/CMALaw.pdf

[4] اللوائح والإجراءات لتداول ومركز إيداع الأوراق المالية متاحة على https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/knowledge-center/rules-%26-regulations/Exchange-and-Centre-Procedures

Saudi CMA
cma.org.sa